مدونة الصندوق الإلكترونية
iMF direct
تاريخ النشر: ١٢ أكتوبر ٢٠١٠

نهاية الأسبوع في واشنطن: التعاون طريقنا للخروج من الأزمة

بقلم: دومينيك ستراوس-كان

سادت أجواء من التوتر فترة نهاية الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة حيث اجتمع القادة الاقتصاديون من ١٨٧ بلدا لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأعرب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في العالم عن قلقهم لأن التعافي العالمي هش، وغير متكافئ. *والسبب* في هشاشة التعافي هو أنه غير متكافئ إلى حد بعيد.

ففي الأسواق الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تمضي الأمور على نحو إيجابي إلى حد كبير. ويصْدُق ذلك حتى على إفريقيا، حيث استؤنف النمو في كثير من البلدان بوتيرة أسرع مما سبق في حالات الركود السابقة. أما في أوروبا فإن الاقتصاد يحقق تعافيا بطيئا، بينما نجده لا يزال مكبوحا في الولايات المتحدة. وحسب آخر تقارير صندوق النقد الدولي عن الآفاق الاقتصادية الذي صدر أثناء الاجتماعات، لا يُتوقع حدوث "ركود مزدوج القاع." ولكن هناك الكثير من التطورات السلبية المحتملة.

والخطر الأول هو ارتفاع المديونية العامة ارتفاعا كبيرا في الاقتصادات المتقدمة والتي بلغت أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال، تتوقف الاحتياجات اللازمة لاستعادة توازن المالية العامة على الوضع في كل بلد على حدة. وجميع البلدان في حاجة إلى استعادة استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. ومع هذا، يتعلق الأمر على المدى القصير – بينما لا يزال التعافي هشا– بالضبط قدر ما ينبغي، والتنشيط قدر ما يمكن. وأكبر خطر يتهدد استمرارية أوضاع المالية العامة هو توقف النمو.

والخطر الثاني المرتبط بذلك هو إنشاء الوظائف. فقد خسر العالم ٣٠ مليون وظيفة أثناء هذه الأزمة؛ وإضافة إلى ذلك سوف يدخل إلى سوق العمل في العقد القادم أكثر من ٤٥٠ مليونا من الشباب. إن النمو مطلوب، ولكن النمو وحده لا يكفي إذا كان نموا بغير وظائف جديدة. ولن تنتهي هذه الأزمة حتى نرى مستويات البطالة وقد بدأت في الانخفاض.

ويتعلق الخطر الثالث بالقطاع المالي. فكلنا يعلم كيف بدأت هذه الأزمة، ونعرف أن الكثير من الوعود قد قُطِع لإصلاح القطاع المالي لكي لا تظهر هذه المشكلات مجددا في المستقبل. وبينما حقق عدد من البلدان تقدما في هذا المجال، ووضعت عملية بازل ٣ مؤخرا قواعد تنظيمية جديدة، وكلن الأمر لم ينته عند هذا الحد. نحن في حاجة إلى ضمان تطبيق هذه القواعد الجديدة، كما أننا في حاجة إلى أدوات أفضل نستخدمها في تسوية الأزمات المالية عند وقوعها، فالنظام المالي ليس آمنا بما يكفي بعد.

وإضافة إلى ذلك كله، هناك أيضا مخاوف من خطر تراجع التعاون الدولي الوثيق الذي ظهر أثناء الأزمة. فقد تمكننا في أعقاب انهيار بنك ليمان من تجنب تكرار حالة "الكساد الكبير" لأن القادة والأمم استطاعوا العمل معا في إطار

تعاوني وتمكنوا من اتخاذ الإجراءات الصحيحة في مواجهة الأزمة. ورأينا ذلك على سبيل المثال عندما اجتمع قادة مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في لندن وبيتسبرغ. وكان أكثر الإجراءات الملموسة في هذا الصدد هي التدابير المنسقة للتنشيط المالي. وأثمرت هذه الجهود.

والآن، بينما نحن ننتقل إلى نمط ما بعد الأزمة، فإن روح التعاون ليست بنفس القوة السابقة. وربما كان أوضح مؤشر على ذلك ما طالعنا في عناوين الصحف الرئيسية طوال الأسبوع الماضي عن وقوع "حروب عملات" وسعي بعض البلدان إلى تخفيض قيمة عملتها لتكتسب ميزة تنافسية مقارنة بغيرها. ومع هذا، فنحن نعلم أن سياسات إفقار الجار غير ذات جدوى. فلا يوجد حل محلي لمشكلة عالمية.

إذا، وفي ختام نهاية الأسبوع – بعد الاجتماعات السنوية – هل كانت الأجواء أقل توترا؟ نعم...ولا.

فعلى الجانب الإيجابي، تمكن القادة الاقتصاديون الممثلون في الجهاز الحاكم لصندوق النقد الدولي – اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – من إيجاد أرضية مشتركة بشان عدة أمور مهمة.

- كان هناك التزام قوي بشأن "رفض الحمائية بكل أشكالها." وأشار البيان بنفس القدر من القوة إلى أهمية "العمل التعاوني" – لضمان تحقيق النمو وإنشاء الوظائف.

- وأقر القادة في البيان بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإصلاح القطاع المالي. ودعوا الصندوق – دعوة تلقى مني كل الترحيب – إلى المساهمة في جدول الأعمال هذا بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى التي بدأت العمل بالفعل في هذا المجال الحيوي.

- وكذلك فيما يخص عمل صندوق النقد الدولي، طلبت إلينا البلدان الأعضاء زيادة تركيز تحليلنا الاقتصادي على قضايا "تداعيات الأزمة" – أي التأثير الذي يمكن أن تحدثه سياسات أحد البلدان في غيرها. وإنني على يقين أننا بذلك، وبتحقيق نتائج مثمرة مستفيدين من خبراتنا المتميزة عبر البلدان، يمكننا الإسهام في المساعدة على تهدئة التوترات التي رأيناها بين البلدان، والمساهمة في استعادة التوازن العالمي الذي يكتسب أهمية بالغة في تحقيق التعافي القابل للاستمرار.

- كذلك جرى التأكيد في نهاية الأسبوع على ضرورة تعزيز صوت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وتمثيلها في صندوق النقد الدولي ليمثلا انعكاسا أفضل لمركزها في الاقتصاد العالمي الجديد. وإن كنا لم نتوصل في نهاية الأسبوع إلى اتفاق نهائي بشأن إصلاحات "الحصص والحوكمة" المذكورة، فإننا لسنا بعيدين كل البعد عن ذلك.

إذا، خلاصة القول هي إن العالم قد أحرز بعض التقدم في نهاية الأسبوع. ولكن لا ينبغي لنا المغالاة في الإشادة بالذات إذ أننا لم نتجاوز المرحلة الحرجة بعد.

وكما قلت آنفا، لا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه لتحقيق نمو قابل للاستمرار ومتوازن، وإعادة فرص العمل، وإجراء التغييرات الضرورية للحد من مخاطر القطاع المالي. والأهم من ذلك كله، علينا مواصلة الدفع إلى الأمام ومواصلة الكفاح من أجل التعاون. لماذا؟

يشير التحليل الذي أجراه صندوق النقد الدولي إلى أن تحسن التنسيق على مستوى السياسة الاقتصادية، على مدار الخمسة أعوام القادمة، من شأنه أن يحقق زيادة في النمو العالمي بمقدار ٢,٥%، وإنقاذ ٣٠ مليون وظيفة أو إنشاء هذا العدد من الوظائف الجديدة، ويمكن انتشال ٣٣ مليون شخص من براثن الفقر. فهل يسعنا حقيقة، في ظل وجود احتمالية عالية بتحقيق هذه النتائج، أن نتصرف كلٌ بطريقته؟

وسيتصدر هذا السؤال جدول أعمال الاجتماع القادم لقادة مجموعة العشرين المزمع عقده في كوريا خلال شهر نوفمبر القادم. إذا تتحول كل الأنظار الآن من واشنطن في نهاية هذا الأسبوع إلى سول الشهر القادم...